



■ أما التواكل المؤسسي فهو حين تعتمد الجمعية على المانحين لتغطية احتياجاتها الأساسية عامًا بعد عام دون أن تبني قدراتها على إدارة مواردها أو تطوير منتجاتها الاجتماعية.

ولعل الفارق بين الجمعيتين يكمن في العقلية المؤسسية:

- **الأولى** ترى المنحة استثمارًا لبناء القدرات.
- **والثانية** تراها موردًا قصير الأجل لتسيير النشاط.

الجمعيات التي تنجح في تحويل المنح إلى فرص دائمة هي التي تسأل نفسها بعد كل منحة:

“كيف نعيد استثمار هذا الدعم ليولد مصادر دخل جديدة؟ وكيف نجعل أثره مستمرًا بعد انتهاء مبلغ المنحة؟”

المنح التنموية ليست غاية بحد ذاتها، بل وسيلة للانتقال من مرحلة الاعتماد إلى مرحلة الريادة.

والمعادلة البسيطة هي:

كل منحة بلا خطة استدامة، هي مجرد إعانة مؤقتة.

وكل منحة ببنية فكرية واستراتيجية، هي رافعة تمكين حقيقية.

المنح التنموي بين التمكين والتواكل

في المشهد التنموي اليوم ;

أصبحت المنح التنموية أحد أهم الأدوات التي تسهم في رفع كفاءة الجمعيات الأهلية وتعزيز أثرها في المجتمع. فهي لا تقتصر على تقديم الدعم المالي، بل تتجاوز ذلك إلى بناء القدرات المؤسسية، وتطوير الأنظمة، وتحسين جودة البرامج والخدمات، وتمكين الجمعيات من التحول نحو مؤسسات فعّالة ومستدامة.

لكن – كما لكل أداة وجهان –

فإن المنح التنموية تحمل أيضًا تحديًا خفيًا يتمثل في خطر التواكل المؤسسي. فبعض الجمعيات، بعد أن تتلقى المنح، تصاب بما يمكن تسميته “اعتماد المنح”، حيث تتراجع روح المبادرة وتغيب الرغبة في الابتكار وتنويع مصادر الدخل. وهنا تتحول المنحة من وسيلة تمكين إلى آلية إعاقة.

التمكين الحقيقي هو حين تكون المنحة شرارة لبناء منظومة مالية ذاتية، تنطلق من الداخل لا من الخارج.